نظام الحظائر: هندسة العزل والوصل الاستعمارية في الضفة الغربية

لوزية بزار، فلسطين

تخصص دولة الاستعمار الاستيطاني "الإسرائيلي" منظومة عسكرية/ أمنية متكاملة في فرض سيطرتها بحكم الأمر الواقع على الضفة الغربية والقدس المحتلة، إذ: تغلق مداخل تجمعات الفلسطينيين ومخارجها بالحواجز والبوابات الحديدية، وتحاصرها بالتوسع الاستيطاني، وتعزلها أو تضمها بالشوارع الالتفافية—أدوات السيطرة الاستعمارية التي تتناولها هذه الدراسة. توظِّف "إسرائيل" هذه الأدوات أولاً كأساليب للتوسع الاستيطاني، وثانياً كوسائل لعزل الفلسطينيين في تجمعات محاصرة ومنفصلة بعضها عن البعض الآخر جغرافياً بما يشبه نظام الحظائر،[1] كما تعزلها عن التجمعات الاستيطانية التي باتت تسيطر على معظم مساحة الضفة الغربية، وتعيق حركة الفلسطينيين، وتربك مجريات حياتهم اليومية. تستند هذه الدراسة إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي لواقع الممارسات الصهيونية وأدواتها الثلاث في عزل الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم.

مقدمة

تطور مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين الذي تعود جذوره إلى ما قبل نكبة سنة 1948 على مدى العقود السابقة ليصبح نظاماً مهيمناً يعيد هندسة الأرض والسكان ضمن منطق الإقصاء والسيطرة.[2] وبعد احتلال الضفة الغربية سنة 1967، وظفت "إسرائيل" الخطط الاستيطانية التي أعادت تشكيل الحيز الجغرافي الفلسطيني وتفكيك بنيته الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وذلك عبر أدوات قانونية وعسكرية مركَّبة.[3] وقد كانت "خطة يغال ألون" نقطة الانطلاق للسيطرة على الضفة الغربية التي تقوم على رؤية استراتيجية لاستيطانها بذريعة حماية "أمن إسرائيل" مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الديمغرافية.[4] ولذا، فقد قامت خطة ألون (مدير لجنة المستوطنات ووزير الزراعة في الحكومة "الإسرائيلية") على فكرة تحقيق الحد الأقصى من الأمن في أكبر حيز جغرافي "إسرائيلي" ينخفض فيه تعداد السكان العرب إلى الحدود الدنيا، ووضعت هذه الخطة موضع التنفيذ في العقد الأول من احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية.[5]

وفي هذا السياق، أُنشئت أولى المستوطنات في مناطق استراتيجية في الضفة الغربية لأغراض عسكرية وأمنية، مثل: "كفار عتصيون" (1967)، و"كريات أربع" (1968)، و"معاليه أدوميم" (1975)، و"أريئيل" (1978)، وهي قواعد عسكرية زراعية، تقوم على فكرة دمج الخدمة العسكرية بالاستيطان الزراعي.[6] وتعتبر نقاط تثبيت للسيطرة على الضفة

وترسيم خطط الإزاحة للفلسطينيين من أراضيهم. في وقت لاحق، توسَّع المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية إلى أن زرعت "إسرائيل" فيها أكثر من 500 مستوطنة وبؤرة استعمارية.[7] وقد ازدادت وتيرة هذا الشره الاستيطاني بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي عكست كذلك شراسة سياسات العزل للفلسطينيين بعد الفشل في تهجيرهم، إذ مثَّل الاستيطان استراتيجية أساسية في السيطرة على أراضي الضفة الغربية وإعادة هندسة المجتمع الفلسطيني ضمن رؤية المشروع الاستعماري الصهيوني. وفي المحصلة، أدى تصاعد هذا المشروع إلى حشر الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس فيما نطلق عليه "نظام الحظيرة" من حيث تجميعهم في مناطق جغرافية ضيقة ومحاطة بمختلف أدوات الرقابة والسيطرة والحصار والحظر، ومنها الحواجز والبوابات والتوسع الاستيطاني والشوارع الالتفافية.

قسَّمت "إسرائيل" الضفة الغربية إلى مجتمعين منفصلين أحدهما عن الآخر: الأول هو مجتمع مستوطنين— مترابط في تكتلات استيطانية مدمجة عبر شبكة طرق واسعة والتفافية مفتوحة على أراضي فلسطين المحتلة 1948، ومُعزز بأنظمة حماية ورقابة وبنية تحتية متكاملة. وهذا المجتمع الاستعماري، بوجوده ووظيفته، يحاصر ويفتت المجتمع الثاني، أي المجتمع الفلسطيني المجزأ والمتقطع ديمغرافياً والمغلق جغرافياً في الوقت ذاته. ولتثبيت سياسة الفصل العنصري هذه، ثمة أدوات استخدمتها "إسرائيل" في تفكيك الجغرافيا الفلسطينية وعزلها عن الكتل الاستيطانية، حيث: استمرت بتوسيع شبكة المستوطنات والبؤر الزراعية والرعوية المحاطة بنقاط عسكرية أو معسكرات في الضفة والقدس، وتم بناء جدار الفصل العنصري، وزرعت الحواجز، وأقيمت البوابات الحديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية... ما حول المجتمع الفلسطيني إلى نتف ديمغرافية في معازل وتجمعات محاصرة ومغلقة أفقدته مقومات ترابطه.

حينما تنتظر الفلسطينية أمام البوابة أو الحاجز لساعات طويلة لضمان حرية تنقل المستوطن ولتوفير الأمن والحماية له، تتساءل عن الوصف المناسب للسياسات الاستعمارية "الإسرائيلية" في التعامل مع أبناء شعبها وهي تنظر بصمت إلى مستوطن أو جندي صهيوني، ولا فرق بينهما، يمسك مفتاح قفل البوابة لفتحها أو غلقها في أوقات محددة، ويراودها سؤال: هل تتحوَّل قرانا ومدننا إلى حظائر بفعل هذه السياسات الاستعمارية؟ كفلسطينية أسكن وعائلتي في بيتي الذي أقيم إلى جانبه حاجز حزما الدائم وجدار الفصل العنصري، يمكنني تقديم وصف لحالة من هذه الحالات. يقع البيت، بيتنا، بين بوابتين الأولى تبعد عنه قرابة 50 متراً والثانية قرابة 100 متر. وحين يقوم فلسطيني برمي حجر على مستوطن، أو ينفذ أحد عملاً مقاوماً، يتم حصار البلدة وإغلاق البوابتين فوراً كإجراء عقابي. وقد تعرضت البلدة إلى عشرات الإغلاقات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.[8] في كل مرة، كانت الذريعة هي حماية أمن المستوطنين وتسهيل حركتهم خلال مرورهم من جانب مداخل البلدة، مقابل فرض قيود مشددة على حركة أهاليها—أصحاب الأرض.

هناك ما يقارب 1000 بوابة وحاجز ثبتتها "إسرائيل" في الضفة الغربية تغلق وتفتح بنفس الآلية لتوفر الأمن وحرية الحركة للمستوطنين. وهذه السياسة الأمنية الصهيونية أضحت استراتيجية راسخة في العقيدة "الإسرائيلية" في

التعامل مع الفلسطينيين في قرى ومدن ومخيمات الضفة. وتُشير هذه الدراسة إلى مجموعة من حالات ميدانية وأمثلة وُظِّفت فيها منظومة الحواجز والبوابات في إطار سياسات العقاب الممنهجة التي تمارسها الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة، علماً أن بعض الخطط تكون معدَّة مسبقاً لإحباط عمليات المقاومة، وبعضها تنفذ مباشرة كالإعدامات الميدانية، أو لاحقاً كهدم البيوت ومصادرة الأراضي من الفلسطينيين ومنحها للمستوطنين والسماح لهم بشق طرق التفافية جديدة. تعكس هذه الخطط انسجام السياسات العقابية الاستعمارية مع مخطط الاحتلال بالسيطرة الكاملة على الضفة من خلال تحويلها من تجمُّعات وبؤر استيطانية متناثرة إلى بُنية متكاملة ومترابطة متصلة بالمدن "الإسرائيلية"، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تضييق الحيز الفلسطيني وتحويل مدنه وقراه ومخيماته إلى جيوب معزولة تحت الهيمنة الإسرائيلية.[9] هذا، وتشهد الضفة الغربية والقدس عمليات إزاحة للفلسطينيين، يُذكر منها تهجير ما لا يقل عن 117 تجمعاً بدوياً ورعوياً بشكل كلِّي أو جزئي منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث أجبر أغلبهم على الانتقال إلى البلدات والقرى المجاورة، أو حتى إلى أطراف المدن.[10] تظهر هذه السياسية ميدانياً طرق تجميع الفلسطينيين ضمن تجمعات محصورة في مناطق سكنية محددة وعزلها عن امتدادها الجغرافي وتسهيل عملية العزل في صورة حظائر بما يسمح بالتوسع الاستيطاني.

الاستعمار الاستيطاني

ساد مفهوم الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي لدراسة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ووظَّفه الكثير من الباحثين في تصنيف الحالة الاستعمارية في فلسطين وتوصيف ممارسات الاستعمار الصهيوني مع الشعب الفلسطيني.[11] ومن أبرز المنظرين لذلك باتريك وولف ولورينزو فيراتشيني، إذ يفيد وولف بأن الاستعمار الاستيطاني بُنية وليس حدثاً، ومبني على منطق إزالة السكان الأصليين ومحوهم، وأن هدف هذا الاستعمار هو الأرض نفسها ولا يرتبط بالضرورة بالإبادة الجماعية. ووفقاً لتحليله، فإن ما جرى في الحالة الفلسطينية هو تصوير السكان الأصليين في الخطاب الاستعماري الاستيطاني باعتبارهم مجتمعات غير مستقرة (بدواً)، لا تملك جذوراً تربطها بالمكان، ما جعلهم قابلين للاستئصال والمحو، ومن ثم بررت الأيديولوجيا الصهيونية الاستيلاء على الأرض بذريعة أن الصهاينة الحداثيين يستطيعون استخدامها أفضل من العرب.[12] أما فيراتشيني، استبدل مصطلحي "الإزالة" و"المحو" بـ"الترحيل" في الحالة الاستعمارية في فلسطين، إذ يرى أن نموذج الاستعمار الاستيطاني ينطبق على الأراضي المحتلة في سنة 1948، بينما فشل المشروع الاستعماري الاستيطاني في الأراضي المحتلة في سنة 1967، حيث انتقل من نظام القضاء على السكان الأصليين جميعهم إلى السيطرة على من بقي منهم. وفي المقابل يعتبر نديم روحانا أن مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على فلسطين بأكملها لا يزال متواصلاً ونتيجته غير محددة بعد.[13]

وبذا، فلم يستطع الاستعمار الصهيوني إزالة أو ترحيل جميع الفلسطينيين من أرضهم، وانتقل إلى نظام السيطرة على من بقي فيها.[14] وتشهد الحالة الفلسطينية على عدم قدرة المستعمِر الصهيوني على إبادة الفلسطينيين كلهم، إذ إن هناك أكثر من 14 مليون فلسطيني يعيش ما يقارب نصفهم على الأرض المستعمَرة، وهو ما يعني عدم القدرة على إزالتهم جسدياً. ولعل أهم ما يَسِم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو عدم الرغبة في استيعاب أو

دمج السكان الأصلانيين ضمن مجتمع المستعمِرين.[15] وفي هذا السياق، يقول فايز الصايغ إن دولة المستعمِرين الصهاينة "إسرائيل" تتسم بطابعها وسلوكها العنصري وميلها للعنف واتجاهها التوسعي، إذ إن حوالي 90 % من العرب الفلسطينيين، الذين ما زالوا يعيشون داخل الدولة الصهيونية المقامة على أرض فلسطين منذ سنة 1948 لهم معسكرات تجميع تشبه تلك التي يعيش فيها السود في جنوب أفريقيا ويطلق عليها اسم "البانتوستان Bantustan" أو المعازل، ولهم إجراءات التحفُّظ التي تطبق على السكان الأصليين، وتطلق السلطات الصهيونية على الأوضاع القانونية التي فرضتها على العرب لفظاً مخفَّفاً فتقول عنها "منطقة الأمن."[16] وفي السياق ذاته، يوضح إيليا زريق أن للمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين خصائص تتمثل في السيطرة على الأرض وعزل السكان الأصليين في مناطق جغرافية محدودة واستخدام نظام مراقبة[17] للتعقُّب والتنصت على الحياة الفردية والجمعية للفلسطينيين، والسيطرة عليهم بالتركيز على التوازن الديمغرافي واستخدام العنف بحجة "أمن الدولة" كأدوات للاستبداد بالمواطنين الأصليين. ووصف مصطلح الحالة الاستعمارية في فلسطين بأنها "استعمار هجين" كونه يجمع بين الاستيطان والاحتلال العسكري.[18]

ووفقاً لمفهوم الاستعمار الاستيطاني، فإن "إسرائيل" بوصفها كذلك تهدف بالدرجة الأولى إلى إحلال مجتمع المستوطنين مكان السكان الفلسطينيين الأصليين مثلما جرى في الأراضي المحتلة في سنة 1948 ويجري حالياً في الضفة الغربية والقدس. وهي تعمل على ذلك من خلال تكثيف الاستيطان، إذ تجاوز عدد المستوطنين عتبة (778) ألفاً يقيمون حالياً على أراضي السكان الأصليين في الضفة الغربية. ولتثبيت المستعمِرين مكان الفلسطينيين تقوم "إسرائيل" بتوفير منظومة أمنية وبنية تحتية متكاملة لهم، ونتيجة لهذا الاستيطان تحولت الضفة إلى مجتمعين منفصلين أحدهما عن الآخر: مجتمع المستعمِرين الصهاينة—وتوفِّر له الحكومة "الإسرائيلية" الامتيازات والخدمات والقوانين التي تكفل له الرفاهية والأمن وحرية الحركة، ومجتمع المستعمَرين الفلسطينيين—الذي يخضع لسيطرة الاحتلال العسكري "الإسرائيلي" وقوانينه وأنظمته الرقابية الصارمة، ويحاصَر بمختلف الأدوات الاستعمارية، ومنها: جدار الفصل العنصري، وشبكة الحواجز والبوابات، والطرق الالتفافية، والبؤر الاستيطانية... ما حوَّل الفلسطينيين في الضفة إلى مجموعات سكانية متناثرة تعيش في معازل أو حظائر فقدوا القدرة على الحركة والتواصل والتمدد الطبيعي إلا في المكان والزمان الذي يسمح الاحتلال. وفي هذا السياق، تعلن "إسرائيل" أمن المستوطنين مبرراً كي تقوم بفرض نظام السيطرة وهندسة العزل الجغرافي والديمغرافي للفلسطينيين متذرعة بمنع عمليات المقاومة الفلسطينية سواء المسلحة المنظمة أو الفردية أو الشعبية، بينما الهدف الخفي هو التوسع الاستيطاني.

أولاً: الحواجز والبوابات كذريعة أمنية للسيطرة

منذ بداية الاحتلال العسكري للضفة الغربية في سنة 1967، انتشرت الحواجز في العديد من المناطق، ولكنها كانت حواجز متحركة، لكن "إسرائيل" بعد العام 1991 باتت تصنِّف الفلسطينيين كـ"مجتمع خطير" أو "غير مرغوب التخالط معه". وقد كان هذا ما وصف به نموذج الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بعدم رغبة المستعمِرين

الصهاينة في دمج أو استيعاب المستعمَرين الفلسطينيين. ولتحقيق هذه الغاية، بدأت "إسرائيل" بتطبيق مفهوم "الحاجز الثابت" في سنة 1993.[19] كانت هناك مرحلتان من فرض الحواجز العسكرية: مرحلة الحواجز المؤقَّتة، أو "الطيَّارة"، وبدأ انتشارها في الضفة والقدس بعد احتلالها سنة 1967. ومرحلة الحواجز الدائمة أو "الثابتة". وقد كان من أوائل الحواجز العسكرية في منطقة القدس حاجز حزما كنقطة تفتيش عسكرية للفلسطينيين أقيمت سنة 1990 في بلدة حزما شمال شرق القدس لعزل البلدة وتأمين حركة المستوطنين. وحينما أعلن الاحتلال عن "الإغلاق العام والشامل" للضفة الغربية سنة 1993، تحول إلى حاجز ثابت، إذ في هذا العام أقيمت النواة الأولى للحواجز الدائمة.[20] وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى 2000-2004، تطورت البنية التحتية والبيروقراطية للاحتلال "الإسرائيلي" لإحكام السيطرة على الفلسطينيين،[21] إذ جرى تركيب أولى البوابات الحديدية على مدخل قرية مَردا في سلفيت سنة 2000، إثر اندلاع الانتفاضة.[22]

بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أي عملية "طوفان الأقصى" ودخول مقاومين فلسطينيين إلى داخل عدد من المستوطنات التي تحاصر بها "إسرائيل" قطاع غزة، سارع الاحتلال إلى إغلاق الضفة الغربية وزيادة عدد الحواجز والبوابات، وما إلى ذلك من قيود وعقوبات على الفلسطينيين، إلى جانب تسارع وتيرة الاستيلاء على الأراضي وشق طرق استيطانية جديدة وبناء مستوطنات جديدة إلى جانب توسيع المستوطنات المقامة مسبقاً.[23] وقد وصل عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (سواء بوابات أو حواجز عسكرية أو ترابية) إلى 930 حاجزاً وبوابة.[24] وتشير المصادر المختلفة إلى أن عدد البوابات والحواجز العسكرية المختلفة زاد من 645 قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى 930 حاجزاً وبوابة بعده. أما البوابات الحديدية التي كان عددها 118، فصارت 247، أي بمعدل يقارب 109 %، ما شكَّل عائقاً كبيراً لحركة الفلسطينيين. لقد عزز هذا العدد الكبير من الحواجز والبوابات حصار الفلسطينيين في تجمعات ضيقة تماثل الحظائر، استخدمت أولاً في عزل الفلسطينيين عن المستوطنين والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضيهم. واستخدمت ثانياً استخدامها كأداة عنف ضد الفلسطينيين بحجة "الأمن" ضمن أدوات أخرى تهدف إلى التحكم في مصيرهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. واستخدمت ثالثاً بوصفها قوة قهر تمنع تحرك الفلسطيني دون المواجهة مع مستوطن أو جند متواجد بشكل دائم أو مؤقت على الحاجز، ما يشكِّل صدمة في اللاوعي ويبعث على شعور بالقهر الصامت الذي يدفع بالفلسطينيين مرغمين إما إلى التمركز في التجمعات الفلسطينية "الأكثر أمناً"، أو حتى التفكير بالهجرة في بعض الحالات.

ثمة حالة ميدانية أخرى على توضح توظيف الحاجز والبوابة والذريعة الأمنية، وهي السلوك الذي تلا تنفيذ الشاب عمر العبد من قرية كوبر شمال غرب رام الله عملية طعن داخل مستعمرة "حَلَميش"[25] في 21 تموز/ يوليو 2017. بعد تنفيذ العملية بأيام معدودة، وضعت "إسرائيل" حواجز وبوابات وأبراج مراقبة عسكرية على مداخل القرى المقامة على أراضيها المستوطنة والقرى المجاورة لها. وبعد وضع البوابة حُظِر على الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم أو البناء وحتى العمل فيها. كان توظيف رد الفعل "الإسرائيلي" الانتقامي على العملية هو تفعيل نظام حصار القرى الفلسطينية تلك بإقامة الحواجز والبوابات والسيطرة على الطريق الواصل بين قريتي دير نظام

وبيتللو، الذي يمر بجانب مستوطنة "حَلَميش". وضمن هذا الرد زرع الاحتلال بوابة حديدية على مدخل قرية بيتللو، وصادر أراضٍ تعود لمزارعين فلسطينيين من قرية دير نظام لبناء سياج فاصل حول مستوطنة "حَلَميش،"[26] كما أغلق، بين حين وآخر، طريقاً زراعياً في قرية دير نظام ببوابة حديدية ثابتة.[27]

بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وضمن سياسة العقاب الجماعي، أغلقت البوابات كافة بشكل تام وأقيمت بوابات أخرى على مداخل القرى الرئيسية والفرعية التي سلك سكانها طرقاً زراعية التفافية، في حين استمر المستوطنون المرور من الطرق المعبَّدة.[28] كما أعلنت "إسرائيل" عن إنشاء بؤرة استيطانية جديدة جنوب مستوطنة "حَلَميش."[29] وفي معظم الأحيان رافق هذه الإجراءات اعتداءات مباشرة من المستوطنين على سكان القرى الفلسطينية ومواصلة إقامة بؤر زراعية ورعوية لتهجير السكان وشق طرق جديدة.[30] ومنذ اليوم الأول لبداية حرب الإبادة على غزة، أغلق الاحتلال البوابات على أهالي قرى بيتللو ودير عمار وجمالا ومخيم دير عمار بخمس بوابات حديدية، ولا يزال يحاصر أهالي هذه القرى التي يتجاوز عددهم عشرين ألف نسمة. وقد امتدت إجراءات العزل إلى داخل التجمعات الفلسطينية نفسها، حيث تصل بوابات بين الأحياء في قرية بيتللو،[31] واستشهد الطفل أحمد معروف زيد ذو الخمسة أعوام من مخيم دير عمار بعد تأخر وصوله إلى المستشفى.[32] كما ويقوم جنود الاحتلال بإطلاق قنابل غاز بشكل متواصل على الأهالي كلما تجمعوا عند البوابات احتجاجاً. ولعل هذا يؤكد أن فشل الاحتلال في تهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية وإزاحتهم من أراضيهم بشكل كامل، حفَّزه أكثر على فرض نظام السيطرة على من بقي منها. وهذا دون شك يدعم فرضية حصارهم من خلال نظام الحظائر من أجل عزلهم تماماً عن تجمعات المستوطنين، وتكريس واقع على الأرض يعزز عدم الرغبة بدمج الفلسطينيين تحت إطار "المواطنة في إسرائيل"، وتفكيك روابط الشعب الفلسطيني اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وتفتيت كينونته السياسية، ما سيضعف هويته الوطنية وقدرته على مقاومة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

ثانياً: التوسُّع الاستيطاني كأداة لعزل الأصلانيين ووصل المستعمِرين

كانت "كفار عتصيون" من أولى المستوطنات الزراعية التي أسست قبل سنة 1948، وأعيد بناؤها بعد سنة 1967 وتوسعت إلى أن تحولت إلى تجمُّع "عتصيون" الاستعماري الذي يمتد بين القدس وبيت لحم والخليل، ويضم ما يقارب 45 بؤرة استيطانية يسكنها ما يزيد عن 87 ألف مستوطن، وذلك على حساب ما يزيد عن 50 قرية وبلدة فلسطينية يقطنها نحو 200 ألف فلسطيني، حاصرها هذا التجمع وابتلع أجزاء واسعة من أراضيها.[33] يعدُّ هذا التجمع مثالاً بارزاً على آليات التوسع الاستيطاني التي توظفها "إسرائيل" في السيطرة على الضفة الغربية، من خلال: أولاً، اعتماد هياكل بيروقراطية تتيح الولاية على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية والتخطيط للطرق والبنية التحتية والسيطرة على الموارد والانتفاع بها. وثانياً، زيادة عدد المستوطنين في هذه التجمعات الكبيرة مع تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات والتواصل بين التجمعات الاستيطانية الكبرى وبناء المزيد من الوحدات السكنية. وثالثاً، تطوير شبكة الطرق والبنية التحتية على نحو يضمن راحة وتنقل المستوطنين...

وحرمان الفلسطينيين، أصحاب الأرض، من ذلك كله.[34] هذا، وثمة مثال آخر، يقابل مثال تجمع "عتصيون"، وهو مستوطنة "بيت إيل" التي أقيمت على أراضي مدينة البيرة وبعض القرى المجاورة سنة 1977، ولا تزال تتوسع على الرغم التماس أصحاب الأرض المصادرة للمحكمة "الإسرائيلية" العليا—التي سمحت بمصادرة الأرض لإقامة المستوطنة على أساس أمني،[35] وضمن "خط دفاع مدني" و"تدابير وقائية" ضدَّ الأعمال "المعادية."[36]

أما مشروع "E1"، فيعتبر الحلقة الأكثر خطورة في مسار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية لدمج المستوطنات الصهيونية وفصل التجمعات الفلسطينية، ذلك أنه يشكِّل محوراً مركزياً في مخطط "القدس الكبرى" بما يتجاوز طبيعته العمرانية أو التخطيطية، ليعيد تعريف الجغرافيا السياسية عبر ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بشرق القدس من جهة، وتحويل المدينة إلى مركز مهيمن يستقطب كتلة استيطانية إضافية، من جهة أخرى.[37] لقد جاء مخطط "E1" لتقسيم الضفة والقدس المحتلتين إلى معازل إضافية لسابقتها، وصادقت سلطات الاحتلال على المخطط الهيكلي (E1) الذي يحمل رقم (420/4) سنة 1999 ليلتهم أرضاً تبلغ مساحتها 12,000 دونماً أعلنت معظمها كـ"أراضي دولة"، وأصبحت فيما بعد تابعة لمستوطنة "معاليه أدوميم."[38] وبذلك أصبحت هذه المستوطنة حاجزاً جغرافياً يفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وتضاعف عدد المستوطنين في القدس على حساب السكان الفلسطينيين الذين هجِّروا من أراضيهم داخل القدس إلى قرى ومدن الضفة الغربية إمعاناً في تكريس أسلوب الزج بهم إلى الحظيرة، ناهيك عن طرد وتهجير عدد من التجمعات البدوية في السفوح الشرقية والاغوار التي تبلغ 46 تجمعاً.[39]

أما في منطقة رام الله، فيمكن العودة إلى مستوطنة "حَلَميش" كحالة بارزة في هذا السياق. ففي الأيام التالية للعملية المشار إليها آنفاً في العام 2017، قامت قوات الاحتلال بأعمال تجريف في الأراضي القريبة من المستوطنة،[40] تبعها الإعلان عن مخطط لتوسيع المستوطنة على أراضي عدة قرى شمال غرب رام الله، حيث صادر الاحتلال نحو 2000 دونم في المنطقة الشرقية للمستوطنة. وبعد ذلك ببضعة أيام، شرعت جرافات الاحتلال بشق طريق استيطاني يمتد من أمام المستوطنة نحو أراضي قرى أم صفا وجيبيا وبرهام تخلله مصادرة أكثر من 5 آلاف دونم مع إعلانها "أراضي دولة". كان أحد أهداف هذا الطريق هو ربط هذه المستوطنة مع مستوطنتي "عطيرت" و"نحلئيل"، ومن ثم ربطها مع المستوطنات الواقعة في المنطقة الغربية ومع "الخط الأخضر" وطريق (443) لتشكيل رأس استيطاني يصل الى منطقة عطارة بالقرب من رام الله وبيرزيت ويفصل المدينة عن تجمعاتها الريفية بالكامل.[41] وقد أقيمت تلك المستوطنات في هذه المنطقة لعزل قرى شمال غرب رام الله عن التجمعات الفلسطينية الأخرى، ومن أجل السيطرة على الخط الواصل بين بيرزيت وقرى شمال غرب رام الله.[42]

وفي المنطقة نفسها، أُقيمت بؤرة استيطانية جديدة في عطارة في منطقة "جبل الخربة" عند مدخل البلدة،[43] وبؤرة جديدة أخرى على أراضي دير نظام،[44] وقام مستوطنو "نحلئيل" بإعادة إنشاء بؤرة رعوية جديدة على أراضي قرية بيتللو بعد إزالتها سابقاً.[45]ومن الجدير الإشارة إلى أن هذه البؤر تُقام على بعد عشرات الأمتار فقط من بيوت الفلسطينيين، وعلى الأراضي الزراعية وقرب عيون المياه وفي مناطق مفتوحة، وذلك على عكس ما كنا نشهده من تشييد المستوطنات والبؤر المحصنة أمنياً بمنظومة حماية متكاملة من أسلاك شائكة وجدران إسمنتية

وكاميرات مراقبة ذكية وبوابات فولاذية وأبراج مراقبة وطرق أمنية التفافية. وفي هذه المنطقة كذلك، أقيمت مؤخراً بؤرة استيطانية جديدة في منطقة واد وعين الزرقاء بين قريتي بيتللو ومنطقة "بطن الحية" وجمَّالا،[46] ما ترتب عليه مصادرة آلاف الدونمات لصالح مشروع الوصل بين مستوطنة "حَلَميش" وتكتل "تلمونيم".

ومع إغلاق الطرق أمام حركة الفلسطينيين، امتدت مشاريع التمدد الاستيطاني الواصل إلى تجمع "ماني بنيامين" وسط الضفة الغربية ليضم غالبية المستوطنات المقامة على أراضي محافظة رام الله والبيرة وبعض مستوطنات القدس، ومنها الحزام الاستيطاني في تجمع "تلمونيم."[47] وهو تجمع استيطاني يضم 11 مستوطنة وبؤرة استيطانية أبرزها ("نحلئيل"، و"دولف"، و"تلمون أ" و"تلمون ب"، و"حرشا") التي تشكِّل بدورها تكتلاً على غرار تكتل مستوطنات القدس التي من شأنها فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها.[48]

لقد تسارعت وتيرة هذه المخططات الاستيطانية بعد بدء الإبادة بصورة غير مسبوقة على نحو رافقه إقامة المزيد من الحواجز والبوابات على الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية.[49] وتفيد التقارير بأنه توجد في الضفة الغربية 194 مستوطنة و393 بؤرة استيطانية، ويقيم فيها 778.567 مستوطناً.[50] فمنذ بداية سنة 2025 أقامت سلطات الاحتلال 89 بؤرة استيطانية، بالإضافة إلى 43 بؤرة حتى منتصف عام 2026،[51] وصادقت على بناء أكثر من 25,129 وحدة استيطانية في الضفة والقدس المحتلتين. يقابل هذا الاستعمار الاستيطاني تهجير قسري للسكان الأصليين كان آخر جرائمه اقتلاع 13 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تضم 197 عائلة تعدادها 1090 نسمة.[52]

وضمن هذه الاستراتيجية الاستعمارية تحولت البؤر ومستوطنات الهامش إلى كتل استيطانية مدينية مترابطة وممتدة، بحيث تلتف حول التجمعات الفلسطينية التي تتحول شيئاً فشيئاً إلى حظائر. وقد صارت هذه المدن الاستيطانية توازي مدن المركز الاستعماري من حيث الخدمات والبنية الاقتصادية والجغرافية. وصارت بالتالي تُؤسِّس بنية تحتية وشبكة طرق تربطها بالمركز وترصد لها ميزانيات ضخمة، فيما تغلق الطرق المؤدية إلى التجمعات الفلسطينية بالتجزئة والحصار وبكل ما هو متاح من أشكال المنع والحواجز. هذا، ويتزامن مع تقطيع أواصر المجتمع الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، تعزيز نفوذ الكتل الاستيطانية سياسياً واقتصادياً وأمنياً وضخ عدد هائل من المستوطنين المجندين والمدرَّبين إليها بما يتسق مع مخطط ضم الضفة الغربية. وقد جاء قرار نقل صلاحيات إنفاذ القانون في مستوطنات الضفة الغربية إلى الشرطة "الإسرائيلية" كخطوة خطيرة على طريق فرض الضم الفعلي، وتكريس السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[53]

ثالثاً: الطرق والشوارع الاستيطانية كأداة لهندسة العزل والضم

يعتبر جدار الفصل العنصري أحد أبرز تطبيقات الهندسة السياسية والجغرافية التي نفذتها "إسرائيل" لعزل الضفة الغربية عن الأراضي المحتلة في 1948 والقدس، ويليه الحواجز والبوابات وشبكة الطرق الالتفافية. التي تخدم ضم ووصل التجمعات الاستيطانية بعضها بالآخر وبالمدن "الإسرائيلية" داخل فلسطين المحتلة 1948. يعكس

جدار الفصل العنصري رؤية حكومة "إسرائيل" حيال سياسة الفصل والوصل التي وُضعت من أجل التهام الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات الموجودة مسبقاً،[54] وعزل الفلسطينيين في الضفة بشكل كامل عن التجمعات الاستيطانية، وذلك بذريعة الأمن دائمة الحضور في هذا السياق.[55]

أما عن السياق التاريخي لسياسة العزل في الضفة الغربية، المتجذرة في الفكر الصهيوني الاستعماري منذ ما قبل الدولة، فقد جاءت تنفيذاً لرؤية أرئيل شارون القديمة (التي عمل عليها منذ نهاية السبعينيات) وأطلقها عام 1990 لجعل الفلسطينيين في القدس تحديداً أقلية. وذلك عبر إقامة تجمعات استيطانية في قلب التجمعات الفلسطينية. وقد سعت "إسرائيل" إلى عزل المناطق والقرى والأحياء العربية في منطقة القدس بشبكة طرق التفافية وشوارع استيطانية وحواجز من جهاتها الأربع في ظل تسارع وتيرة البناء وزيادة عدد المستوطنين.[56]

ولا شك أن هذه المنظومة الاستيطانية استفادت بشكل كبير من إعادة إنتاج الحيز الجغرافي والديمغرافي بناء على التقسيمات السياسية لمناطق السيطرة "الإسرائيلية" والفلسطينية (أ) و(ب) و(ج) بحسب اتفاقية أوسلو— التصنيفات التي أصبحت الآن، في نهاية سنة 2026، أقل من حبر على ورق. وقد نصت الاتفاقية على أن المسؤولية عن الأمن الشامل لـ"الإسرائيليين" في المستوطنات تكون بيد الاحتلال[57] من أجل ضمان أمنهم الداخلي.[58] وبهذا الاتفاق مُنحت "إسرائيل" حرية كاملة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لأمن المستوطنين في مواجهة أيِّ فعل مقاوم من قبل الفلسطينيين، ما مكنَّها من السيطرة الكاملة من خلال التحكم بالأرض وسكانها، وإعادة هندستها بالخطط الاستيطانية ومنظومة الحواجز والبوابات والطرق الالتفافية التي أفضت إلى سجن الفلسطينيين في حظائر. فبعيد اتفاقية أوسلو (حتى انتفاضة الأقصى سنة 2000)، انتشرت الحواجز في أنحاء الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة العسكرية "الإسرائيلية".

ولتوضيح الوظيفة الأساسية لشبكة الطرق والقيود التي تفرضها "إسرائيل" على الحركة داخل الضفة الغربية، التي تشكِّل مأسسة لنظام فصل عنصري كامل بين المستوطنين الصهاينة وأصحاب الأرض الفلسطينيين، يمكن العودة إلى الأمثلة السابقة من زاوية فاعلية دور الطرق الالتفافية في المشروع الاستيطاني. فقد أنشأت "إسرائيل" منظومة شوارع لتمنح نفسها السيطرة المطلقة على الطرق والبنى التحتية في شرق القدس والضفة الغربية، وأطلقت عليها مشروع "نسيج حياة"—أي مشروع E1.[59] ففي بعض المناطق، تتيح "إسرائيل" المرور من بعض هذه الطرق للوصول إلى المعازل الفلسطينية المفككة، لكنها في الكثير منها تمنع المرور لقطع التواصل الجغرافي بين البلدات ما يمكِّنها من حظر حركة الفلسطينيين في بعض الشوارع، وتخصيصها للمستوطنين حصرياً داخل أراضي الضفة الغربية والقدس. وقد ثبتت هذه الخطة المناطقية بين سنتي 1983 و1986 لتوسيع شبكة طرق المستوطنات في الضفة الغربية استناداً إلى ثلاثة مبادئ، هي: دمج الطرق بين "إسرائيل" والضفة الغربية، ومنح أراضٍ أكثر للمستوطنين، وربط المستوطنات على نحو يعزل القرى الفلسطينية بعضها عن الآخر... ما يؤدي بالضرورة إلى توسيع المستوطنات.[60]

في حالة مستوطنة "حَلَميش"، وبخاصة بعد عملية 2017، أغلق المستوطنون وجيش الاحتلال الشارع الذي

يربط القرى المجاورة بإقامة الحواجز والبوابات الحديدية على مداخل القرى. وما أن أُغلقت الطريق حتى شرع مستوطنو "حَلَميش" بالاستيلاء على الأراضي من خلال نصب خيام قرب موقع عسكري للاحتلال بجانب المستوطنة. وفي أعقاب ذلك، بدأ المستوطنون بنقل بيوت متنقلة (كرفانات) وجلب سواتر حديدية إلى المنطقة بهدف إنشاء بؤرة جديدة[61] والوصل بين مستوطنتَي "حَلَميش" و"نحلئيل"[62] إلى الجنوب منها. ومن الجدير بالذكر هنا أن المؤشر الأول لهذا التوسع هو البؤرة الاستيطانية التي أقامها مستوطنو "حَلَميش" في الجانب الشرقي لشارع 450 على مساحة واسعة تزيد عن 1000 دونم، والتي اعتبرت "أرض دولة" في سنة 1983 حين تمت المصادقة على مخطط بناء منطقة صناعية عليها. ومن أجل تمكين مستوطنة "حَلَميش" من التوسع، تم تحويل الطريق التاريخي لقرية بيتللو الذي يبلغ طوله 1.6 كم إلى شارع داخلي لمستوطنة "حَلَميش" ضمن خطة تعزل بها قرى شمال غرب رام الله من جهة، وتربط مستوطنتَي "حَلَميش" و"نحلئيل" وتكتل "تلمونيم" والبؤر الزراعية والرعوية القريبة منها من جهة أخرى.

وفي كانون الثاني/ يناير 2018، شقَّت جرافات الاحتلال طريقاً استيطانياً جديداً يمتد من أمام مستوطنة "حَلَميش" شمال غرب رام الله باتجاه أراضي قرى أم صفا وجيبيا وبرهام. مع العلم أن "حَلَميش" ما زالت تتوسع على حساب أراضي قريتَي النبي صالح ودير نظام بشكل أساسي، ومستوطنة "عطيرت" المقامة على أراضي أم صفا، و"نحلئيل" المقامة على أراضي قريتَي بيتللو وكوبر.[63] وقد رافق ذلك توسعة التكتلات الاستيطانية مثل تكتل "تلمونيم" ليمتد إلى أراضي القرى المجاورة،[64] وشق طريق استيطاني آخر عبر أراضي قرية دير عمار وآخر يصل إلى عين أيوب في قرية راس كركر. ترتب على ذلك تهجير تجمع عرب الجهالين البدوي بالقرب من عين أيوب وقرية دير عمار،[65] والذي يضم 19 أسرة تعدُّ حوالي 130 نسمة.[66]

إن هذا النموذج لبناء شبكة الطرق في الضفة الغربية هو أحد النماذج التي تعكس إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني ضمن بيئته الجغرافية بعد أن تم بناء شبكة طرق للمستوطنات تحاصر بها القرى الفلسطينية، وتسهل حركة المستوطنين عبر شبكة طرق مستوطنات "عطيرت" و"حَلَميش" و"دولف تلمون أ/ ب/ ج" و"نحلئيل" وبخاصة إلى داخل "الخط الأخضر"، ما سيفضي في نهاية الأمر إلى فصل مدينة رام الله عن ريفها الغربي. هذا بالإضافة إلى عزل آلاف الدونمات المزروعة بأشجار الزيتون والأراضي الزراعية وقطع أرزاق أصحابها. لم يتوانَ أهالي هذه القرى عن الخروج والاحتجاج بشكل متواصل لمنع الاستيلاء على أراضيهم، لكنهم في كل مرة يواجهون بإضافة بؤرة استيطانية جديدة في تلة جديدة أو قمة جبل أخرى من أرضهم المنهوبة.

وفي سبيل تسهيل عملية توسيع المستوطنات، وُضع مؤخراً مشروع قانون "إسرائيلي" للاستيلاء على المزيد من أراضي الضفة الغربية. يمنح هذا المشروع لما يُسمى "لواء الاستيطان"، الجناح التنفيذي لمخططات حكومة "إسرائيل" لإنشاء المستوطنات وتوسيعها، صلاحيات إدارة الأراضي في الضفة الغربية. بمعنى أن هذا القانون يمنح "اللواء" صلاحيات تخصيص أراض في الضفة الغربية من أجل الاستيطان، وإدارتها لصالح المستوطنين دون ضغوط

سياسية ودون إعاقات قضائية.[67] بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مارس الاحتلال سياسة العقاب الجماعي عبر إصدار حزمة قوانين تعزز السيطرة على أراضي الضفة الغربية. ولا شك أن هذا يُعدُّ تحولاً نوعياً لجهة السيطرة العسكرية عبر قوننة ملكية الأراضي الفلسطينية لصالح المنظومة الاستعمارية "الإسرائيلية"، وذلك بتسجيل واسع النطاق لأراضٍ في المنطقة المصنفة (ج) لصالح المستوطنين وتسهيل استيلائهم على الأراضي المصنفة (أ) و(ب).[68]

خاتمة

إن نظام هندسة المستوطنات الصهيونية وما تضمنه من نقاط تفتيش وحواجز في إطار اتفاقية أوسلو كان بمثابة "النظام السياسي الترقيعي الاقتصادي والعسكري البديل للاحتلال المباشر"، وذلك حتى تتولى السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقية إدارة حياة الفلسطينيين داخل المعازل التي أوجدتها "إسرائيل" حول قراهم وبلداتهم، وهو منطق الحكم الذي يقتضي احتفاظ الاحتلال بالسيطرة على الفلسطينيين من خلال ضبط حركتهم عبر الحيز المكاني.[69] وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في عزل الفلسطينيين في صورة حظائر والسيطرة على الأرض والسكان الأصلانيين في الضفة الغربية بعزلهم وتهميشهم شيئاً فشيئاً وفق مراحل تاريخية متتالية. فمنذ سنة 1967 بدأت "إسرائيل" توظيف عنصر "الأمن" كذريعة لمواجهة أعمال المقاومة والنضال الفلسطيني، واستغلال الأمن كأداة للتوسع في الأرض، والسيطرة على المجتمع الفلسطيني وعزله.

تتم هندسة مناطق تجمع الفلسطينيين في الضفة الغربية وتحويلها إلى حظائر باستغلال الذريعة الأمنية من خلال ثلاث أدوات متداخلة، وهي: تثبيت وجود الحواجز والبوابات المفروضة كأمر واقع أمام يعمل على تكريس العزل بين المستعمِرين الصهاينة والمستعمَرين الفلسطينيين؛ وتوسيع التجمعات الاستيطانية وربط بعضها بالبعض الآخر كاستراتيجية تقوم بها لتمدد الفضاء الاستيطاني مقابل تضييق مساحة تجمعات الفلسطينيين ومنعهم من التحرك خارج نطاق حدودها؛ وبناء منظومة طرق تعزز من الفصل بين تجمعات الفلسطينيين ووصل تجمعات للمستوطنين الصهاينة ترتبط بها الحواجز والبوابات وشبكة المراقبة الالكترونية لتجعل من السهولة بمكان إخضاع الفلسطينيين وتبديد قواهم المجتمعية في مواجهة مشروع الاستعمار الاستيطاني

الإحالات

[1] تقوم فكرة "نظام الحظائر" على تحويل المجتمع الفلسطيني من شعب يعيش على أرضه ويمارس حياته اليومية إلى شعب تحت سلطة الاحتلال "الإسرائيلي" العنصرية. ومع عدم قدرة "إسرائيل" على تهجير الفلسطينيين أو دمجهم بدولة الاستعمار الاستيطاني أو إبادتهم كلياً يتم تكريس نظام جديد لهم يشبه الحظيرة، ويقصد بها مجموعات تعيش في مناطق ضيقة ومعزولة جغرافياً مسيطر عليها بأدوات مراقبة عسكرية وبوابات حديدية وحواجز عسكرية بالإضافة إلى كتل استيطانية مترابطة تحيط بتلك المعازل... لتفقد سكانها قدراتهم في مواجهة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

[2] رجا الخالدي وآيات حمدان، "تقديم الاستيطان 'الإسرائيلي' في الضفة الغربية"، **عمران**، المجلد 14، العددان 54-55 (2025-2026): 7-10، 7.

[3] المصدر نفسه.

[4] وليد حباس وأنمار رفيدي، "بنية الاستيطان 'الإسرائيلي' في الضفة الغربية: مراحل المشروع ومكوّناته ومؤسساته"، **عمران**، المجلد 14،

العددان 54- 55 (2025-2026): 11-45، 15.

[5] إيال وايزمان، **أرض جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال "الإسرائيلي"**، ترجمة باسل وطفة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، 92-93.

[6] لبنى الشوملي (تحرير)، **الضم "الإسرائيلي": حالة تجمع عتصيون الاستعماري** (رام الله: بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2019)، شوهد في 11 أيار 2026.

https://badil.org/cached_uploads/view/202120/04//etzionbloc-israeliannexation-ar-1618908708.pdf.

[7] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (التقرير السنوي 2025)، "انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري"، رام الله (كانون الثاني 2026)، شوهد في 10 آب 2026.

https://www.cwrc.ps/file/attachs/5324.pdf.

[8] "عزل كامل لحزما عن محيطها بالقدس وتحويل منازلها لمراكز تحقيق عسكري،" **الجزيرة**، 28 كانون الثاني 2026، شوهد في 1 آب 2026.
https://shorturl.at/REJ2k.

[9] انظر: حباس ورفيدي، مصدر سبق ذكره، 11-43.

[10] "التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل ضد التجمعات البدوية والرعوية في الضفة الغربية،" **منظمة العفو الدولية**، 11 حزيران 2026، شوهد في تاريخ 2026/8/2.

https://www.amnesty.org/ar/latest/research/202606//israel-west-bank-ethnic-cleansing/.

[11] David Lloyd, "Settler-Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel," *Settler-Colonial Studies*, Vol. 2, No. 1: 59-80; Mahmud Mamdani, "Settler-Colonialism Then and Now," *Critical Inquiry*, Vol. 41, No. 3 (2015): 596-614; Lorenzo Veracini,"Israel–Palestine Through a Settler–colonial Studies Lens." *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies*, Vol. 21, No. 4: Special Issue on Settler Colonialism in Palestine (2019); Nadim Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, "*Settler-Colonial Citizenship*: Conceptualizing the Relationship between Israel and Its Palestinian Citizens," *Settler Colonial Studies*, Vol. 5, No. 3 (2014): 205-25; Patrick Wolfe, "Purchase by Other Means: The Palestinian Nakba and Zionism's Conquest of Economic," *Settler Colonial Studies*, Vol.2, No.1 (2012): 133-171. Magid Shihade, "Not Just a Picnic: Settler Colonialism, Mobility, and Identity among Palestinians in Israel," *Biography*, Vol. 37, No .2 (2014): 451-473.

رنا بركات، "كتابة/ تصحيح الدراسات الفلسطينية: الاستعمار الاستيطاني، والسيادة الأصلانية، ومقاومة أشباح التاريخ،" **الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية**، العدد 1 (2025): 144-162؛ أباهر السقا، "نحو إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية لتحليل السياق الفلسطيني الاستعماري،" **عمران**، المجلد 10، العدد 39 (2022): 39-68. أشرف بدر عثمان وعاصم خليل، "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: براديغم أم مفهوم؟" **عمران**، العدد 35 (2021): 7-30.

[12] Patrick Wolfe, "'Settler Colonialism and the Elimination of the Native*," Journal of Genocide Studies*, Vol. 8, No .4 (2006): 387-409; Lorenzo Veracini, "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and the Occupation," *Journal of Palestine Studies,* Vol. 42, No.2 (2013): 26-42.

[13] نديم روحانا، "الصهيونية ومعضلة شرعيّة الاستعمار الاستيطاني: الرد بالدّين على المقاومة الفلسطينية"، **عمران**، مجلد 10، العدد 38 (2021): 45-80.

Nadim N. Rouhana & Areej Sabbagh–Khoury, "Settler–colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and its Palestinian Citizens," *Settler Colonial Studies*, Vol. 5, No. 3 (2014): 205-25.

[14] Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010), 25-26.

[15] وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 66 (2017): 114-127، 117.

[16] فايز صايغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** (بيروت: مركز البحوث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1965)، 28-37.

[17] للمزيد حول الأساليب والأدوات التي استخدمتها إسرائيل للرقابة والسيطرة على الفلسطينيين، انظر: أحمد السعدي، **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**، ترجمة الحارث محمد النبهان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

[18] إيليا زريق، "الصهيونية والاستعمار"، **عمران**، عدد 2/8 (ربيع 2014): 7-34، 7.

[19] وليد حباس، "عن منظومة الحواجز العسكرية والمعابر في الضفة الغربية.. عددها، أنواعها ووظائفها!"، **مدار**، 10 تشرين الأول 2022، شوهد في 12 آب 2026.

https://shorturl.at/RkXeu.

[20] "حواجز الاحتلال في القدس... نقاط عسكرية لعزل المدينة وإهانة أهلها"، **الجزيرة**، 30 أيار 2025، شوهد في 12 آب 2026.
https://short-url.cc/1w74q.

[21] حباس، "عن منظومة الحواجز العسكرية والمعابر"، مصدر سبق ذكره.

[22] "الاحتلال يغلق مدخلي قرية مردا"، **محافظة سلفيت**، د.ت، شوهد في 12 آب 2026.

https://salfeet.plo.ps/?p=5520.

[23] "كيف يعيد الاحتلال 'الإسرائيلي' تشكيل واقع الضفة الغربية بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، 11 آب 2026، شوهد في 12 آب 2026.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/how-israel-is-reshaping-the-west-bank-after-7-october.aspx.

[24] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (التقرير نصف سنوي 2026)، "انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأرض الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري من 1 كانون الثاني – 30 حزيران"، شوهد في 10 آب 2026.
https://www.cwrc.ps/file/attachs/6058.pdf.

[25] تأسست مستوطنة "حَلَميش" في 1977 باسم "نفيه تسوف"، وعُرفت فيما بعد باسم "حَلَميش"، وأقام فيها مجموعة من المستوطنين مخفر شرطة أقيم على أراضي قرية النبي صالح وبالقرب من قرية أم صفا. للمزيد انظر: عبد الرحيم الشيخ، "متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينالوجيا سياسات التسمية 'الإسرائيلية' للمشهد الفلسطيني،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 83 (2010): 97-98.

[26] "الشروع ببناء سياج فاصل حول مستعمرة حلميش على حساب أراضي قرية دير نظام،" *poica*، 25 تشرين الثاني 2017، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://short-url.cc/1zYlc.

[27] "إغلاق طريق زراعية في قرية دير نظام عبر وضع بوابة حديدية عليها،" *poica*، 12 تشرين الأول 2019، شوهد في 6 نيسان 2026.
https://short-url.cc/1zYmB.

[28] Michael Sorkin, (ed.), *Against the Wall: Israel's Barrier to Peace* (New York: The New Press, 2005), 14.

[29] "إنشاء بؤرة استعمارية جديدة جنوب مستعمرة "حلميش"/محافظة ارم الله،" *poica*، 2 كانون الأول 2019، شوهد في 6 نيسان 2026.
https://short-url.cc/1uo40.

[30] لينا عودة، "بوابات وحواجز تخنق حياة سكان قرية دير عمار،" برنامج دنيا يا دنيا، **قناة رؤيا**، 9 أيار 2026، شوهد في 10 آب 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=-eF7m82xBis .

[31] المصدر نفسه.

[32] "استشهاد طفل من قرية دير عمار بعد تأخر وصوله للعلاج بسبب إغلاق الاحتلال لبوابة حديدية،" **ألترا فلسطين**، 5 تموز 2026، شوهد في 7 تموز 2026.

https://short-url.cc/1zX6P.

[33] الشوملي، مصدر سبق ذكره.

[34] هناك تجمعات استيطانية ضخمة أخرى مثل "شاكيد" في الشمال و"موديعين عيليت" في الوسط، المصدر نفسه، 13-15.

[35] وايزمان، مصدر سبق ذكره، 154-156.

[36] "Israel, Ayub v. Minister of Defense," *How does law protect in war?* accessed on 14 August 2026 https://casebook.icrc.org/case-study/israel-ayub-v-minister-defence .

[37] أنس إبراهيم، "مخطط E1: مفترق طرق الصهيونية بين الدولة والحركة،" **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، 14 كانون الثاني 2026، شوهد في 12 حزيران 2026.

https//:www.palestine-studies.org/ar/node.165840/

[38] تكتل "معاليه أدوميم" هو من أكبر التكتلات الاستيطانية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية التي تنوي "إسرائيل" ضمها إلى القدس من خلال تنفيذ مخطط "القدس الكبرى"، ويضم تكتلات مستوطنات "معاليه أدوميم" شرقاً وتكتل و"جفعات زئيف" شمالاً و"غوش عتصيون" جنوباً التي تربط مستوطنات القدس الشرقية بالأراضي المحتلة 1948.

"ما هو المخطط الاستعماري E1؟"، ورقة تقدير موقف صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (رام الله، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2025)، 1.

[39] المصدر نفسه.

[40] محمود السعدي، "الاحتلال يسعى لتوسيع مستوطنة حَلَميش قرب رام الله"، **العربي الجديد**، 25 تشرين الأول 2017، شوهد في 5 نيسان 2026. https://lus.qa/IEBsY.

[41] "رام الله: وقفة احتجاجية ضد مصادرة الاحتلال أراضي قرى أم صفا وجيبيا وبرهام"، **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**، 31 كانون الثاني 2018، شوهد في 25 أذار2026.

https://www.cwrc.ps/page-406-ar.html.

[42] أُقيمت مستوطنة "حَلَميش" في مكان استُخدم معسكراً للجيش الأردني قبل سنة 1967، وقد سيطرت المستوطنة على مدار السنوات التالية على الألاف من الدونمات الإضافية بعد إعلانها من الاحتلال بأنها "أراضي دولة". بادرت إلى تأسيس المستوطنة جماعات استيطانية متدينة، حتى وصل عدد سكانها إلى 1314. تبعد مستوطنة "حَلَميش" عن رام الله حوالي 17 كيلومتراً، وعن "الخط الأخضر" 11 كيلومتراً. "معطيات عن المستوطنات وسكانها (عدد السكان في المستوطنات)"، **مركز المعلومات "الإسرائيلي" لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"**، 28 كانون الثاني 2019، شوهد في 25 أذار 2026.

https://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics.

[43] "مستعمرون يقيمون بؤرة استعمارية جديدة في عطارة شمال غرب رام الله"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا**، 22 آب 2025، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://www.wafa.ps/news.

[44] "إقامة بؤرة جديدة على أراضي دير نظام شمال رام الله"، **مركز أبحاث الأراضي**، 27 تموز 2025، شوهد في 6 نيسان 2026. https://www.lrcj.org/ar/article.

[45] "مستعمرو نحلئيل يجرفون 3 دونم من الأراضي الرعوية وإنشاء بؤرة رعوية جديدة على أراضي قرية بيتللو شمال غرب رام الله"، **مركز أبحاث الأراضي**، 7 أيار 2025، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://www.lrcj.org/ar/article/5068/twitter.

[46] المصدر نفسه.

[47] مديحة الأعرج، "تقرير الاستيطان الأسبوعي من 2026/1/24-2026/1/30،" **المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان**، 21 كانون الثاني 2026، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://short-url.cc/1zYkJ.

[48] المصدر نفسه.

[49] مقارنة مع سنة 2022، أي قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بلغ عدد المستوطنات 176 وعدد البؤر الاستيطانية 186. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (التقرير السنوي 2022) "ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022" (رام الله: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كانون الثاني 2023)، 7.

https://www.cwrc.ps/file/attachs/1742.pdf.

[50] يدور الحديث هنا عن 544 مستوطنة وبؤرة موجودة فعلياً على الأرض. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (التقرير السنوي 2025)، "انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري" (رام الله: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كانون الثاني 2026)، 9. https//:www.cwrc.ps/file/attachs.5324/pdf.

[51] المصدر نفسه، 12.

[52] المصدر نفسه، 10.

[53] "ما دلالة إعلان كاتس وضع أمن مستوطنات الضفة بيد شرطة الاحتلال؟" **الجزيرة**، 14 آب 2026، شوهد في 15 آب 2026.
https://shorturl.at/SuLvM.

[54] وايزمان، مصدر سبق ذكره، 265.

[55] Sorkin, op.cit.

[56] "خبير فلسطيني في الأراضي والخرائط: 'إسرائيل' تسعى لتقسيم الضفة الغربية الى ٨ كنتونات،" **مفتاح**، 13 أذار 2003، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=176&CategoryId=3.

[57] انظر: "اتفاقية طابا، 28 أيلول 1995،" **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وكالة وفا**، د.ت، شوهد في 6 نيسان 2026.
https://info.wafa.ps/pages/details/30268

[58] حمد سعيد الموعد، "الاستيطان والطرق الالتفافية يخلقان الأبرتايد في الأراضي المحتلة،" **صامد الاقتصادي**، المجلد 21، العدد 116-115 (1999): 304-308.

[59] رنا الزاغة، "مشروع E1 و'نسيج الحياة': إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وعزل الضفة الغربية،" **معهد السياسة والمجتمع**، 19 آب 2025، شوهد في 10 آب 2026.

https://short-url.cc/1w7Px.

[60] Hanafi, Sari. "Spacio-Cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory," *Contemporary Arab Affairs 2*, No. 1 (2009): 106–21.

[61] تقرير الاستيطان الاسبوعي من 2017/7/22-2017/7/28، **المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، منظمة التحرير الفلسطينية**، شوهد في 10 نيسان 2026.

http://nbprs.ps/201729/07/

[62] "نحليئل" مستوطنة أقيمت في العام 1984 على أراضٍ صودرت من قرية بيتلو، وتبلغ مساحة أراضيها 100 دونم. ويعود مصدر الاسم "نحليئل" إلى التوراة، وبلغ عدد المستعمرين بها حتى نهاية عام 2018 قرابة 747 مستوطناً. "مستعمرة "نحلئيل" تتوسع على أراضي قرى رام الله،" *poica*، 6 تشرين الثاني 2019، شوهد في 6 نيسان 2026.

https://short-url.cc/1C4r6.

[63] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (2018)، مصدر سبق ذكره.

[64] "مخطط لإقامة 189 وحدة استعمارية في مستعمرة " تلمون" على أراضي قريتي رأس كركر ودير عمار،" **مركز أبحاث الأراضي**، 15 أيار 2023، شوهد في 20 نيسان 2026.

https://short-url.cc/1uoat.

[65] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (التقرير السنوي 2025)، مصدر سبق ذكره، 105.

[66] "عرب الجهالين ـ عين أيوب، محافظة رام الله: تهجير تجمّع رعوي آخر بأيدي جنود ومستوطنين"، **مركز المعلومات "الإسرائيلي" لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"**، تموز 2025، شوهد في 20 أيار 2026.

https://www.btselem.org/arabic/node/217145.

[67] "مشروع قانون 'إسرائيلي' يوفر لقسم الاستيطان صلاحيات إدارة الأراضي في الضفة الغربية،" جريدة **القدس**، 12 حزيران 2018.

[68] "القرارات 'الإسرائيلية' الجديدة لشرعنة الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية،" **بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين**، 19 شباط 2026، شوهد في 20 نيسان 2026.

https//:badil.org/ar/press-releases.16650/html.

[69] وايزمان، مصدر سبق ذكره، 214-215.